



تزامنا مع نشر قانون الميزانية التكميلية لسنة 2021 والعمل على ميزانية 2022 تونس تستأنف النقاش مع صندوق النقد الدولي

تناولت الصحافة التونسية مؤخرا خبر عودة النقاشات بين صندوق النقد الدولي والدولة التونسية عقب بيان نشره البنك المركزي يوم السبت 6 نوفمبر 2021.

تطرق الجانبان خلال اجتماع عقد عن بعد الى الوضعية الاقتصادية والمالية لتونس إثر طلب رسمي تقدمت به رئاسة الحكومة نجلاء بودن للمديرة العامة للصندوق قصد استئناس المشاورات لإمضاء اتفاقية قرض جديد بين الحكومة التونسية وصندوق النقد الدوليⁱ.

حسب ما نشرته الصحافة التونسية فقد اتفق الطرفان على أهمية التوجهات الاستراتيجية التي ضبقتها الحكومة التونسية والتي ستدخل جزئيا حيز التنفيذ بداية من انفاذ قانون المالية

لسنة 2022 بما من شأنه أن يوجه إشارة قوية سواء الى المانحين الدوليين أو المستثمرين التونسيين والأجانبⁱⁱ.

يأتي استئناس المشاورات في إطار حساس تعيشه المالية العمومية في تونس مع تجميد البرلمان الذي كان من المفترض أن يناقش قانون المالية التكميلي لسنة 2021 وقانون المالية لسنة 2022 ليمر 15 أكتوبر اخر أجل لعرض مشروع قانون المالية على البرلمان دون قانون مالية تكميلي أو قانون مالية للسنة القادمة. إضافة الى تراجع تقييم تونسي السيادي من قبل وكالات التقييم واخرها الوكالة اليابانية التي خفضت تقييم تونس نحو ب+

بأفاق سلبيةⁱⁱⁱ وبعد تداول نسخة مسربة لقانون المالية لسنة 2022^{iv} تبعتها بيان نشرته وزارة المالية لا تنتفي فيه صحة الوثيقة المسربة بل لتوضح انها نسخة غير نهائية وأن مشروع قانون المالية لسنة 2022 لا يزال بصدد الإنجاز، لنفاجئ بنشر قانون المالية التكميلي لسنة 2021 في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

وتنتقل الصحافة التونسية من تسليط الضوء على عودة الحكومة التونسية لطاولة النقاش مع صندوق النقد الدولي إلى تحليل قانون المالية التكميلي والتأكيد على ثلاثية جوانب. الجانب القانوني حيث وقع اعتماد الأوامر الرئاسية ونشر قانون المالية التكميلي لأول مرة بعد الثورة في الرائد الرسمي دون المرور بلجنة المالية والتخطيط والتنمية صلب مجلس نواب الشعب أو مجلس نواب الشعب عموما. حيث اشار أئيس الوهابي خبير محاسب الى أنه لا حاجة للمرور للبرلمان لوضع قانون مالية^v.

اما الجانب الثاني فهو عجز الميزانية الذي أثار الكثير من حبر الصحافة التونسية ليأتي قانون المالية التكميلي ويحدده ب 9.792 مليار دينار^{vi}. حسب ما نقلته الصحافة عن الخبراء وممثلي الحكومة والبنك المركزي فالعجز سيتم سدّه عن طريق اتفاقية جديدة مع صندوق النقد إضافة الى بعض الاتفاقيات

التي سيتم إمضاءها مع البلدان الشقيقة والصديقة^{vii}. على غرار ما صرح به محافظ البنك المركزي مروان العباسي^{viii} من أن الحلول للخروج من أزمة المالية العمومية الحالية موجودة دون أن يوضح مصدر التمويلات التي ستتحصل عليها تونس^{ix} والجانب الثالث الذي وقع التطرق له هو ارتفاع عدد موظفي الدولة ليصل الى 661.703 موظف مما يحيل على كتلة الأجور المرتفعة التي طالما نادى صندوق النقد الدولي بالحد منها وهو ما تعترض الحكومة الحالية القيام به عن طريق الحث على العمل بدوام جزئي والتقاعد المبكر^x.

وإن اختلف المشهد السياسي في تونس فإن المشهد المالي الاقتصادي لا يزال على حاله منذ سنة 2011. قانون مالية تكميلي ينشر في اللحظات الحاسمة، حيث لم يحدد القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المتعلق بقانون الميزانية أجل نشر قانون المالية التعديلي أو التكميلي، الا انه وعلى مدى العشرية الفارطة غالبا ما يعد وزير الاقتصاد المالية بنشر قانون المالية التكميلي او التعديلي قبل منتصف السنة بغاية مواءمة الميزانية مع التغيرات الاقتصادية والمالية^{xi} لكنها بقيت وعودا لم تتحقق. عجز ميزانية في ارتفاع مستمر، وكتلة أجور تؤول علاقات تونس مع صندوق النقد الدولي^{xii}.

هذا وقد نشر موقع تونس الرقمية مقال بعنوان "المركز التونسي للاقتصاد يدعو الى تبني استراتيجية تفاوض للديون الخارجية"^{xiii} تطرق فيه الى دراسة نشرها المرصد بالشراكة مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية حول الاستثمار وأهداف التنمية المستدامة في تونس^{xiv}، وتضمنت الدراسة جملة من المقترحات للخروج من الأزمة والنهوض بالاقتصاد التونسي. في علاقة بالوضع الحالي دعا المرصد الى ضرورة مراجعة وتدقيق الديون العمومية بصفة دورية للتثبت من جدواها وما مدى ملائمة الشروط التي يضعها المانحين الدوليين مع الاقتصاد التونسي وبناء على ذلك وضع استراتيجية خاصة بالدين العمومي.

إضافة الى مراجعة مجلة الاستثمار وتبني توجه يهدف الى تعزيز القدرات الانتاجية لقطاع الصناعة والفلاحة وتبني سياسة تشجع على الاستثمار في الجهات الداخلية الأقل حظوة للاستثمارات. كما دعا الى مراجعة سياسة اعادة توزيع الاعتمادات المالية في قانون المالية المخصصة للاستثمار في البنية التحتية للجهات الداخلية نظرا لإمكاناتها الاقتصادية. ومزيد تعزيز استثمار الدولة في المرافق العمومية في هذه الجهات خاصة في مجال التعليم والصحة التي من المفترض ان تحظى بالأولوية نظرا لصبغتها الاجتماعية.

تونس تستأنف النقاش مع صندوق النقد الدولي

i. الشارح المغربي - في اجتماع ضمّ العباسي ووزيري الاقتصاد والمالية: اتفاق مع صندوق النقد الدولي على تشريك كل الاطراف الوطنية الفاعلة في تطبيق الإصلاحات (acharua.com)

ii. www.leconomistemaghreb.in.tunisie-fmi-poursuite-des-06/11/2021/com/discussions-techniques

iii. في اجتماع مع ممثلي صندوق النقد الدولي، هذا ما تعهّدت به تونس في تطبيق الإصلاحات (nessma.tv)

iv. L'agence japonaise R&I dégrade la note de la Tunisie à B+ avec perspective négative | Webmanagercenter

v. Projet de loi de finances 2022: "Autant de dispositions fiscales depuis 2011, c'est décourageant" | Webmanagercenter

vi. Pourquoi la Loi de finances complémentaire a été équilibrée en douceur dans le JORT? | Tunisie (tunisienumerique.com)

vii. Anis Wahabi: "Pas besoin de parlement pour avoir une loi de finances" (leconomiste-maghreb.in)

viii. Loi de finances complémentaire 2021 : Le déficit passe à 9,792 milliards de dinars | Webmanagercenter

ix. العباسي: تونس ستستحصل على تمويلات خارجية (mosaiquefm.net)

x. مروان العباسي: (shemsfm.net) تعدّ الشارح المغربي - العباسي: الوضعية الاقتصادية ستكون أفضل خلال الفترة القادمة ولنا عديد الوعود من بلدان صديقة وشقيقة لمساعدة تونس (acharua.com)

xi. L'FC 2021 : le nombre de fonctionnaires atteint 661 703 (leconomistemaghreb.in)

xii. Tunisie-Ali Koali: La loi de finances complémentaire sera prochainement soumise au Parlement (vidéo) - Tunisie (tunisienumerique.com)

xiii. Crise économique et financière en Tunisie: Un immobilisme intrigant | La Presse de Tunisie

xiv. Rapport : L'OTF appelle à établir une stratégie de négociation de la dette ext. (rieure - Tunisie (tunisienumerique.com)

xv. الاستثمار وأهداف التنمية المستدامة - حالة تونس | المرصد التونسي للاقتصاد (tunisie.org)

